



الدستور اللبناني

مع

ملحق لبنان الإنسان -

المبادرة الدستورية

طبعة دار بدائع

٢٠١٦

الفهرس

- نص الدستور اللبناني ٥
- ملحق لبنان الإنسان – المبادرة الدستورية ٣٨

الدستور اللبناني

الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته

الباب الأول: أحكام أساسية

- مقدمة الدستور
- الفصل الأول: في الدولة وأراضيها
- الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

الباب الثاني: السلطات

- الفصل الأول: أحكام عامة
- الفصل الثاني: السلطة المشترعة
- الفصل الثالث: أحكام عامة
- الفصل الرابع: السلطة الإجرائية
- أولاً: رئيس الجمهورية
- ثانياً: رئيس مجلس الوزراء
- ثالثاً: مجلس الوزراء

الباب الثالث:

أ - انتخاب رئيس الجمهورية

ب - في تعديل الدستور

ج - في أعمال مجلس النواب

الباب الرابع: تدابير مختلفة

أ - المجلس الأعلى

ب - في المالية

الباب الخامس: أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعضها الأهم

الباب السادس: أحكام نهائية مؤقتة

الباب الأول: أحكام أساسية

- مقدمة الدستور -

(أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون

الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

- ه - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.
- و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.
- ز - الإنهاء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.
- ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.
- ط - ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.
- ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

الفصل الأول في الدولة وأراضيها

- المادة ١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ / ١١ / ١٩٤٣)
- لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً.
- شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.
- شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) ماراً بقري معيصرة - حربعاتة- هيت- ابش- فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود اقصية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.
غرباً: البحر المتوسط.

– المادة ٢

لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

– المادة ٣

لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

– المادة ٤

لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

– المادة ٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٧/١٢/١٩٤٣)

العلم اللبناني أحمر فابيض فاحمر أقساماً أفقية تتوسط الارزة القسم الأبيض بلون اخضر أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الارزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

الفصل الثاني

في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

– المادة ٦

إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

– المادة ٧

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.

– المادة ٨

الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يجبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

– المادة ٩

حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

– المادة ١٠

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناهز الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

– المادة ١١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ / ١١ / ١٩٤٣)

اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

– المادة ١٢

لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون. وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

– المادة ١٣

حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

– المادة ١٤

للمنزل حرمة ولا يسوغ لاحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.

– المادة ١٥

الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

الباب الثاني : السلطات

الفصل الأول

أحكام عامة

– المادة ١٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ / ١٠ / ١٩٢٧) تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب.

– المادة ١٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ / ٩ / ١٩٩٠) تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور.

– المادة ١٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ / ١٠ / ١٩٢٧) وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١ / ٩ / ١٩٩٠) لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب.

– المادة ١٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ / ١٠ / ١٩٢٧) وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١ / ٩ / ١٩٩٠) ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعتها بموجب قانون.

– المادة ٢٠

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

– المادة ٢١

لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني السلطة المشترعة

– المادة ٢٢ (الملغاة بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ والمنشأة بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصرية.

– المادة ٢٣ (الغيت بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

– المادة ٢٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء.

والى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج - نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولو لمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثريّة الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

- المادة ٢٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

الفصل الثالث

أحكام عامة

- المادة ٢٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

- المادة ٢٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه.

– المادة ٢٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ والمعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩)

يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من أعضاء المجلس النيابي أو من أشخاص خارجين عنه أو من كليهما.

– المادة ٢٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) إن الأحوال التي تفقد معها الأهلية للنيابة يعينها القانون.

– المادة ٣٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ والقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ والقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز إبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء. تلغى هذه المادة حكماً فور إنشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

– المادة ٣١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

– المادة ٣٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار والعقد الثاني يتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة هذا العقد إلى آخر السنة.

– المادة ٣٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠) إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجهما. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

– المادة ٣٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

– المادة ٣٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) جلسات المجلس علنية على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناءً على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

– المادة ٣٦

تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً أو بالاقتراع على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

– المادة ٣٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) وبالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩)

حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترح عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وابلغاه الوزير والوزراء المقصودين بذلك.

– المادة ٣٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

– المادة ٣٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

– المادة ٤٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بإذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

– المادة ٤١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ والقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله. أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة اشهر فلا يعتمد إلى انتخاب خلف.

– المادة ٤٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ والقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاؤ مدة النيابة.

– المادة ٤٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧) للمجلس أن يضع نظامه الداخلي.

– المادة ٤٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة اكبر أعضائه سنأ ويقوم العضوان الأصغر سنأ بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سنأ يعد منتخبا. وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءً على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة للمء المركز الشاغر.

– المادة ٤٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

ليس لأعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة.

– المادة ٤٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

– المادة ٤٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطأً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

– المادة ٤٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

التعويضات التي يتناولها أعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع السلطة الإجرائية

أولاً: رئيس الجمهورية

تعديل المادة بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٤

– المادة ٤٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما انه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

– المادة ٥٠

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«أحلف بالله العظيم إني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامه أراضيه».

– المادة ٥١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

– المادة ٥٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٩/١١/١٩٤٣ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

– المادة ٥٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٢٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

١- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢- يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٥- يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقلة.

٦- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨- يرثس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩- يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

١٠- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١- يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

- المادة ٥٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

- المادة ٥٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و ٧٧ من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية

وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب. تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد. وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

– المادة ٥٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

– المادة ٥٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذ حكماً ووجب نشره.

– المادة ٥٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت فيه، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

– المادة ٥٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

– المادة ٦٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

– المادة ٦١

يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

– المادة ٦٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط بصلاحيات رئيس الجمهورية
وكالة بمجلس الوزراء.

– المادة ٦٣

مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا
انقاصها مدة ولايته.

ثانياً: رئيس مجلس الوزراء

– المادة ٦٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر
مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس
الصلاحيات التالية:

- ١ – يرأس مجلس الوزراء ويكون حكماً نائباً للرئيس المجلس الأعلى للدفاع.
- ٢ – يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية
مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها
الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم
تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد
استقلالها أو اعتبارها مستقلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.
- ٣ – يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.
- ٤ – يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً
للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقلة.
- ٥ – يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين
وطلب إعادة النظر فيها.
- ٦ – يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس
الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة
التي ستبحث.

- ٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
- ٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً: مجلس الوزراء

المادة ٦٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

- ١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
- ٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
- ٣- تعيين موظفي الدولة وصر فهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
- ٤- حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متوالين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.
- ٥- يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويرأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ والغاؤها، الحرب والسلام، التعبئة

العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنشائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

– المادة ٦٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة إلا لمن يكون حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة.

يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأموال العائدة إلى إدارته وما خص به.

يتحمل الوزراء إجمالاً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون أفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية.

– المادة ٦٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

للوزراء أن يحضروا إلى المجلس انى شاؤوا وأن يسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إدارتهم.

– المادة ٦٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفقاً للمادة السابعة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

– المادة ٦٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

والملغاة بالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩ والمنشأة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم

تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

- المادة ٧٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية.

- المادة ٧١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يحاكم رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

- المادة ٧٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يكف رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه، وإذا استقال لا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لوقف المعاملات القضائية.

الباب الثالث

أ- انتخاب رئيس الجمهورية:

المادة ٧٣ -

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤ -

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلاجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلا تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المادة ٧٥ -

إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

ب- في تعديل الدستور

المادة ٧٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم

الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

- المادة ٧٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يمكن أيضاً إعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب فيجري الأمر حينئذ على الوجه الآتي:

يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل أن يبدي اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً بإعادة النظر في الدستور.

على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربعة أشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ أما إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر.

ج - أعمال مجلس النواب

- المادة ٧٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه أن يثار على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر. على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة أو أن يصوت إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدم له.

- المادة ٧٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)
عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.
وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

الباب الرابع: تدابير مختلفة

أ- المجلس الأعلى

– المادة ٨٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧
وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)
يتألف المجلس الأعلى ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء من سبعة نواب
ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات
التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم ويجمعون تحت
رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى
بغالبية عشرة أصوات. وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

ب- في المالية

– المادة ٨١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)
تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في
الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع
الأراضي اللبنانية دون استثناء.

– المادة ٨٢

لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

– المادة ٨٣

كل سنة في بدء عقد تشريع الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة
شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بندا بندا.

– المادة ٨٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

ولا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الإعتمادات الإضافية أو الإستثنائية أن يزيد الإعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح. غير انه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

– المادة ٨٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

لا يجوز أن يفتح اعتماد إستثنائي إلا بقانون خاص.

أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً، بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية وبنقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات حداً أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

– المادة ٨٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فريئس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل.

على انه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما اسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية.

– المادة ٨٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

– المادة ٨٨

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

– المادة ٨٩

لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون والى زمن محدود.

الباب الخامس:

أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعضة الأمم

- المواد ٩٠ و٩١ و٩٢
- (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٩ / ١١ / ١٩٤٣)
- المادة ٩٣
- (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ / ١ / ١٩٤٧)
- المادة ٩٤
- (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٩ / ١١ / ١٩٤٣)

الباب السادس :

أحكام نهائية مؤقتة

– المادة ٩٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١١/٩/١٩٤٣
وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وفي المرحلة الانتقالية:

أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

– المواد ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

– المادة ١٠١

ابتداءً من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تعديل أو تعديل آخر.

– المادة ١٠٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩/١١/١٩٤٣)
ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

ملحق

لبنان الإنسان - المبادرة الدستورية

إحياء الدستور لانتهاء الفراغ الرئاسي: مبادرة مواطانية

يتفق الجميع على أهمية ملء الفراغ التمهادي في رئاسة الجمهورية. ويتكرّر التأكيد على هذا الأمر في لبنان حتى الابتدال، وكذلك في المنتديات الدولية. هذا كان الهدف الرئيسي لزيارة فرنسوا هولاند، وبعدها زيارة وزير خارجية فرنسا. حتى أولئك الذين يستمرون في رفض النزول الى مجلس النواب لانتخاب رئيس قد أقرّوا أخيراً بهذه الأولوية، مع التمسك باشتراط واحد: أن ينتخب مرشحهم فقط دون سواه.

طبعاً لا ينصّ الدستور على شرط شخص يكون محمداً سلفاً ليتمّ انتخاب الرئيس. أما وبالنسبة للحجج الأخرى لتعطيله، فالنصوص الدستورية دقيقة بصورة لافتة في لبنان، نذكر بأهمّها:

المادة ٣٤: «لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه.»

المادة ٤٩ فقرة ٢: «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى.»

المادة ٤٩ فقرة ٢: «يكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي.» هذا مع التذكير بالباب الخاص الذي خصّصه الدستور للحؤول دون الفراغ في الرئاسة، من ضمنه المادة ٧٤: «إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس

أو استقالته أو سبب آخر فلاجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون». وأيضاً المادة ٧٥: «إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.»

النص الدستوري متكامل، واضح ودقيق. في حال خلو سدة الرئاسة يجتمع المجلس فوراً (المادة ٧٤) ولا يستطيع القيام بأي عمل آخر سوى انتخاب الرئيس (المادة ٧٥). يجب على غالبية النواب أن يحضروا الى المجلس ليتم الانتخاب (المادة ٣٤)، وينتخبون رئيساً بغالبية الثلثين (المادة ٤٩). في حال فشل العملية في الدورة الأولى، يعاودون الاقتراع على أساس الغالبية المطلقة، أي النصف زائد واحد من الأصوات (المادة ٤٩). إن الشروط الأخرى المتدرّج بها للتعطيل عبر الامتناع عن حضور جلسات الانتخاب هي أيضاً غير موجودة في الدستور. أي دستور في العالم يميز لنواب الأمة التهرب من أداء واجبهم على امتداد عامين؟ وهكذا وضوح حتم على ممارسي التعطيل الدستوري ابتكار مفاهيم جديدة لتبرير سلبيتهم، فتكاثرت الحجج لتعطيل الرئاسة أبرزها:

(أ) عدم دستورية مجلس النواب الحالي بسبب تمديده لنفسه، (ب) الدعوة الى انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، و(ج) التوافق على رئيس من خلال «الحوار».

(أ) عدم دستورية التمديد لمجلس النواب الحالي تشكل حجة جدية في نظرنا، لكن المجلس الدستوري قد رفضها رسمياً لما طعن بها، وباتت الحجة خارج الموضوع لأن الأمر يتعلق برئاسة تستفحل الأزمة من فراغها المستمر بلا نهاية، وليس الموضوع دستورية المجلس. فالدستور لا يشكك في المجلس النيابي الحالي سواء كان ممدداً لنفسه أم لا، وإلا فوجود الجمهورية كلها عرضة للزوال.

(ب) الدعوة لانتخاب رئيس مباشرة من الشعب يتطلب تعديلاً دستورياً، في عملية طويلة ومعقدة ليست ممكنة أصلاً من دون الرئيس. ومثلها مثل

الدعوات المماثلة لتغييرات جوهرية فهي تنطوي على الماطلة العقيمة، بما فيها عقد مؤتمر يُشهر سيفاً مسلطاً على الجمهورية، أو «السلات» المعقدة بمواضيع شتى، وجميعها يصطدم بقواعد التعديل الدستوري التي لا تلحظ بأي حال مؤتمراً تأسيسياً أو اقتران الرئاسة غيرها أو بقانون انتخابي.

(ج) أما فيما خص التوافق الرئاسي على طاولة الحوار، فهو تجاهل لحقيقة عدم وجود مؤسسة دستورية باسم «الحوار» في الدستور اللبناني، وذلك لسبب وجيه. إن الحوار يتم طبيعياً وكل يوم داخل حرم المجلس النيابي، وبين السلطتين التنفيذية والاشتراكية كما وفي الساحة العامة. ليس انشاء طاولة الحوار سوى وجه آخر لنسف المؤسسات وأول ضحية له تغييب دور البرلمان دستورياً.

هذا هو تشخصينا باختصار للأزمة الرئاسية. إن التعطيل مرده أساساً الى انحرافات دستورية تتجاهل النصوص الواضحة. المهم هو إقناع الرأي العام اللبناني بالعودة الى الدستور الذي هو القانون الأساسي الذي يريعى خلافاتنا، والخلافات هي أصلاً من طبيعة أي نظام ديمقراطي.

آلية انتخاب الرئيس محددة بوضوح في المواد المذكورة، وهي بسيطة وسليمة: تتوجه غالبية النواب الى البرلمان، ووهم لا يأتون أي عمل آخر قبل ملء الفراغ في رأس الدولة، فينتخبون بغالبية الثلثين رئيساً للجمهورية. وفي حال عدم نجاح المتنافسين في الدورة الأولى، يعاود النواب الكرة ولكن على أساس الغالبية العادية. من شأن كل قراءة أخرى أن تعطل الرئاسة الديمقراطية القائمة على التنافس بنفق يؤدي الى الـ ٩٩ بالمائة من الأصوات للرئيس، في دستور ممسوخ ليس إلا عنواناً آخر للدكتاتورية.

نطرح مجدداً على المواطن مناقشة علنية للتذكير بهذه الفكرة البسيطة، وهي أن الدستور موضوع للتسهيل لا للتعطيل. وإنكفاء التعطيل لا يمرّ بإيران أو بالسعودية، ولا بمعركة حلب أو الانتخابات الأميركية. هذه الذرائع كلها واهية. يزول التعطيل بتفعيل قراءة رشيدة وإيجابية للدستور.

هذه المبادرة نتابعها في الأسابيع القادمة ببعض الأفكار العملية لإزالة

التعطيل، وجميعها تحتاج أولاً العودة الى الفهم الدستوري السليم، لا يجتهد في موضع النص ولا يكبله بقراءات تعطيلية وابتكارات لا فائدة منها سوى التسويف والفراغ. في هذا الفصل الأول من إعادة النظر الى بدييات دستورنا، ندعو الرأي العام، ونوآبنا، الى قراءة رشيدة للدستور اللبناني، والى إحيائه بالعمل بموجبه.

هذه الوثيقة من نتائج لقاء عقد في بيروت بتاريخ الثالث من آب المنصرم بين مجموعة من المواطنين والمواطنات للتفكير والعمل براية «لبنان الانسان». وهذا النص هو الأول في سلسلة مبادرات مواطنة للمشاركين وزملاء لهم. ومن بين أول الموقعين على هذه الوثيقة: جويل أبي راشد، أنطوان قربان، جينا ديوان، جبور دويهي، يوسف حيدر، ميشال حاجي جورجيو، سمير خلف، شبلي ملاط، سعود المولى، سليم مزنر، بلال أورفه لي، توفيق صافيه، سناء الصلح، رونييه شاموسي، جهاد الزين، نايله كرامي - مجدلاني، شريف مجدلاني، جميل مروه، خالد زياده، أسعد رزوق، نادين غارابديان، يقظان التقى.

ونشرت الوثيقة في جريدة «الاوريان لو جور» في ١٧ آب ٢٠١٦، وفي جريدة «النهار» بتاريخ ٢٦ آب ٢٠١٦.